



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والثلاثون

البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال
التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربانتقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن
دورتيه السابعة عشرة والثامنة عشرة*

مذكرة أعتها الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الفريق العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورتيه السابعة عشرة والثامنة عشرة، المعد عملاً بقرارات المجلس ١٤/٩ و ٢٨/١٨ و ٢٥/٢٧. وقد أجرى الفريق العامل مناقشات خاصة خلال دورته السابعة عشرة المعقودة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في جنيف. وركزت دورته الثامنة عشرة، المعقودة في الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في جنيف، على موضوع 'أوجه الترابط بين الاعتراف والعدالة والتنمية'. وتسليماً بترابط الركائز الثلاث للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وبوجود علاقة متبادلة بينها، كرر الفريق تأكيد التوصيات التي قدمها بشأنها في دوراته السابقة إلى الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة. وشدد الفريق العامل على أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦٩.

تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك حكماه القاضيان بإنشاء محفل ليعمل كآلية تشاورية وصياغة مشروع إعلان يصدر عن الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام. كما دعا الفريق العامل إلى استحداث خطط عمل وطنية شاملة للتصدي لظواهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب وحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على أن تدأب في مناهضة القبولية رسم صور نمطية سلبية للمنحدرين من أصل أفريقي على أساس العرق والدين والأصل، مع التركيز تحديداً على مكافحة خطاب الكراهية والتحريرض عليها عن طريق وسائل الإعلام والبيانات السياسية.

* يُستنسخ مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قدم بها فقط.



تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورتيه السابعة عشرة والثامنة عشرة

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	أولاً -
٣	تنظيم الدورة الثامنة عشرة	ثانياً -
٣	ألف - افتتاح الدورة	
٤	باء - انتخاب الرئيس - المقرر	
٤	جيم - تنظيم العمل	
٥	معلومات محدّثة وإحاطات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل خلال العام الماضي	ثالثاً -
٦	موجز المداولات	رابعاً -
١٦	الاستنتاجات والتوصيات	خامساً -
١٦	ألف - الاستنتاجات	
١٨	باء - التوصيات	
٢١	المرفق	

أولاً - مقدمة

١ - عقد الفريق العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته السابعة عشرة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ودورته الثامنة عشرة في الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وحضر الدورة السابعة عشرة جميع أعضاء الفريق وهم: السيد ميشال بالتسيرجك، والسيد سايلو غومدز، والسيدة ميراي فانون منديس - فرانس، والسيدة فيرين شيفرد، والسيد ريكاردو أ. سونغا الثالث. وقد أُنحت السيدة شيفرد مدة عضويتها في الفريق العامل في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وعُيّن السيد أحمد ريد (جامايكا) خلفاً لها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وانضم إلى السيد بالتسيرجك والسيدة فانون منديس - فرانس والسيد سونغا في دورة الفريق العامل الثامنة عشرة. ويقدم هذا التقرير وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ١٤/٩ و ٢٨/١٨ و ٢٥/٢٧ التي طُلب فيها إلى الفريق العامل أن يقدم إلى المجلس تقريراً سنوياً عن جميع الأنشطة المتصلة بولايته. ويركز التقرير أساساً على المداولات التي جرت في دورة الفريق العامل الثامنة عشرة.

٢ - وشارك في دورة الفريق العامل الثامنة عشرة ممثلون للدول الأعضاء والكرسي الرسولي والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الخبراء المدعويين (انظر المرفق).

ثانياً - تنظيم الدورة الثامنة عشرة

ألف - افتتاح الدورة

٣ - افتتحت الدورة السيدة منى رثماوي، رئيسة فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورحبت بجميع المشاركين.

٤ - وأعربت السيدة كيت غيلمور، نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، في بيانها الافتتاحي عن تقديرها لالتزام الفريق العامل، في عمله، بحماية حقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وتعزيزها. وشددت على وجود صلات وأوجه ترابط لا تنفصم فيما بين المواضيع الثلاثة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وفيما يتعلق بموضوع الاعتراف، قالت إن من الأهمية بمكان التسليم بإرث الاسترقاق، وكذلك بشاء تاريخ وثقافة كل من المنحدرين من أصل أفريقي والأفارقة قبل عهد الاسترقاق. وأضافت قائلةً إنه ينبغي الاعتراف بالثغرة القائمة بين قوانين مكافحة التمييز العنصري وواقع التمييز الهيكلي، الحائلة دون تحقيق العدالة.

٥ - وكررت السيدة غيلمور الإعراب عن الشعور الذي سبق أن أعرب عنه الفريق العامل، مع كل من المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ولجنة القضاء على التمييز العنصري، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، ألا وهو أن التقدم الذي أُحرز في التصدي لظواهر

العنصرية وكره الأفارقة والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يكاد لا يُذكر، في الوقت الذي زاد فيه خطاب الكراهية عبر أنحاء العالم زيادةً مثيرةً للجزع. وأضافت أن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تشمل مبدأي عدم التمييز والمساواة من مبادئ حقوق الإنسان. وفي سياق العقد الدولي، أهابت السيدة غيلمور بالدول أن تُطلعها على معلومات عن المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني لإيلاء الأولوية لحماية حقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وأعربت عن أملها في أن تتخذ الدول الأعضاء قريباً خطوات لإنشاء محفل لهم. وأبلغت الحضور بالتزام المفوض السامي لحقوق الإنسان التزاماً راسخاً بالنهوض بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك بصفته منسقَ العقد الدولي.

باء- انتخاب الرئيس - المقرر

- ٦- ائُتخب السيد ريكاردو أ. سونغا الثالث رئيساً - مقررًا للفريق العامل.
- ٧- وأدلت السيدة فانون منديس - فرانس ببيان بصفقتها الرئيسة - المقررة المنتهية ولايتها، فشكرت سائر أعضاء الفريق العامل وسائر المشاركين في الاجتماع على دعمهم لها وأضافت أن الفريق العامل سيظل يسعى جاهداً إلى تعزيز الولاية التي أُسندت إليه. وألقت الضوء على التحديات التي يواجهها العالم في مكافحة العنصرية لحملة أسباب منها السياسات التي أسهمت بشكل أو بآخر، في إضفاء الطابع المؤسسي على ظاهرتي الحجب والعنصرية الهيكلية اللتين يتعرض لهما المنحدرون من أصل أفريقي يومياً في جميع مناحي حياتهم. وحثت الفريق العامل على أن يستخدم على نحو منهجي مصطلح 'كره الأفارقة' لوصف هذا الشكل المحدد من أشكال التمييز. وبينما شددت السيدة فانون منديس - فرانس على أهمية العقد الدولي الأول للمنحدرين من أصل أفريقي. أعربت عن أسفها لعدم إنشاء محفل المنحدرين من أصل أفريقي حتى الآن وعدم إجراء أي نقاشات بشأن صياغة مشروع إعلان يصدر عن الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام، على الرغم من دخول العقد الدولي الآن في عامه الثاني. وحثت السيدة فانون منديس - فرانس الدول على تمام تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦٩ بشأن برنامج الأنشطة المتعلقة بتنفيذ العقد الدولي.

- ٨- وشكر السيد سونغا، في معرض قبوله الاضطلاع بدوره الجديد كرئيس - مقرر للفريق العامل، سائر الخبراء على انتخابه وشكر المشاركين على دعمهم له.
- ٩- وأعرب ممثلو إيطاليا والبرازيل وتونس وجنوب إفريقيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا ومصر والمغرب وناميبيا، إلى جانب الاتحاد الأوربي، عن تقديرهم للسيدة فانون منديس - فرانس للعمل الذي اضطلعت به خلال مدة ولايتها كرئيسة - مقررة وهنؤوا السيد سونغا على تعيينه رئيساً - مقررًا جديداً.

جيم- تنظيم العمل

- ١٠- أقرّ الفريق العامل جدول الأعمال (A/HRC/WG.14/18/1 و Corr.1) وبرنامج العمل.

ثالثاً - معلومات محدّثة وإحاطات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل خلال العام الماضي

١١ - في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، أبلغ السيد سونغا المشاركون بأن الفريق العامل قد قدم تقريره السنوي عن دورتيه الخامسة عشرة والسادسة عشرة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين. وخلال تلك الدورة، عرض الفريق العامل أيضاً التقارير المتعلقة بزيارتيه القطريتين إلى هولندا والسويد ودخل في حوار بناء مع الدول الأعضاء. وقدم الفريق العامل كذلك تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين وشارك في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في حوار تفاعلي مع اللجنة الثالثة.

١٢ - كما أحاط السيد سونغا المشاركون في الدورة الثامنة عشرة علماً بأعمال الدورة السابعة عشرة للفريق العامل، وقد تألفت تلك الدورة من اجتماع داخلي عُني الأعضاء خلاله باستعراض أساليب عمل الفريق العامل، والتحضير لدورته المقبلة وزياراته القطرية وإعداد تقاريره المتعلقة بالبلاغات، وعقد اجتماعات مع العديد من الجهات صاحبة المصلحة وممثلي مختلف الوحدات التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقد قرر الفريق العامل تكثيف تواصله مع المؤسسات المالية والإئتمانية في العام التالي لينفذ الأجزاء المتصلة بذلك من ولايته بفعالية.

١٣ - وأحاط السيد سونغا المشاركون علماً بالزيارات القطرية التي أجراها الفريق العامل لإيطاليا (في الفترة ١-٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥) والولايات المتحدة الأمريكية (في الفترة ١٩-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦). وفي نهاية الزيارتين، أصدر الفريق العامل بيانات صحفية يُتاح الاطلاع عليها عبر الموقع الشبكي للمفوضية^(١). وشكر حكومتي إيطاليا والولايات المتحدة على دعوتكما وعلى المساعدة التي قدمتها إلى الفريق العامل قبل الزيارتين وأثناءهما وبعدهما. كما شكر السيد سونغا ممثلي المنظمات غير الحكومية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين التقى بهم الفريق العامل خلال زيارتيه وأبلغ المشاركين بأن تقارير البعثتين ستقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والثلاثين وسيُتاح إطلاع الجمهور عليها عبر الموقع الشبكي للمفوضية.

١٤ - وقد واصل الفريق العامل دأبه في ترويج أنشطة استهدفت التفاعل مع المجتمع المدني ومساعدة الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي وفي المشاركة في تلك الأنشطة. وشاركت السيدة فانون منديس - فرانس، باسم الفريق العامل، في المؤتمر الإقليمي الأول للعقد الدولي الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بالبرازيل. وفي عام ٢٠١٥ أيضاً، أدلى السيد سونغا ببيانات وشارك في مجموعة من الأنشطة، واغتنم هاتين الفرصتين للتوعية بالعقد والدعوة إلى تنفيذه. وبعد أن خصّص الفريق العامل آخر ثلاث دورات من دوراته السنوية لبحث مواضيع العقد الدولي الثلاثة، قرر تخصيص الدورة الحالية لدراسة أوجه الترابط فيما بينها من أجل رفع مستوى الفهم والوعي فيما يتعلق بضرورة تنفيذ العقد الدولي.

(١) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16047&LangID=E and

www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17000&LangID=E.

رابعاً - موجز المداولات

تحليل مواضيعي: التنمية والمنحدرون من أصل أفريقي

١٥ - خصّص الفريق العامل دورته الثامنة عشرة لموضوع 'أوجه الترابط بين الاعتراف والعدالة والتنمية'.

١٦ - وركزت حلقة النقاش الأولى على أوجه الترابط بين المواضيع الثلاثة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (الاعتراف والعدالة والتنمية). وأدى السيد داني غلوفر، الممثل والمنتج والناشط في مجال الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، ببيانه عن طريق رسالة مسجلة على شريط فيديو. وذكر أن العقد الدولي يشكل إطاراً حقوقياً وسياساتياً مهماً لمكافحة ظاهرة كره الأفارقة. وأهاب بوضعي السياسات الوطنيين والمتعددي الأطراف ضمان وضع سياسات محددة تستهدف دعم الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وأوضح أن السّجن الجماعي ونقص فرص التعليم والعمل والحصول على الرعاية الصحية وصنع القرار السياسي خصيصتان للمعاملة التي يلقاها المنحدرون من أصل أفريقي. كما شدد على أهمية العدالة الإصلاحية في سياق العقد الدولي.

١٧ - وقدمت السيدة فانون منديس - فرانس عرضاً بعنوان 'أوجه الترابط بين المواضيع الثلاثة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (الاعتراف والعدالة والتنمية)'. وأوضحت أنه نظراً إلى استمرار محدودية الوعي بالعقد الدولي، فقد قرر الفريق العامل تركيز الدورة على أوجه الترابط بين مواضيع العقد الدولي الثلاثة هذه. والمسألة الأساسية في هذا السياق هي فهم كيفية التغلب على ظاهرة الحجب المنظم هيكلياً ومؤسسياً للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بتحليل العلاقة المتبادلة فيما بين ركائز العقد الدولي الثلاث، وفهم كيفية إعداد استجابات تلي توقعات الضحايا اليوميين للعنصرية والتمييز العنصري. وتناولت كل من المواضيع الثلاثة بالتفصيل وذكرت أن هذه المواضيع تتصل اتصالاً وثيقاً بقضايا الهوية والانفتاح والتنوع وتاريخ الاستعمار والنظام الاستعماري. وشكّكت في جدوى انتهاج نهج كمي لقياس درجة تأثر المنحدرين من أصل أفريقي بالعنصرية. كما ألفت الضوء على أهمية موضوع الاعتراف لضمان زيادة ظهور المنحدرين من أصل أفريقي ومكافحة وصمة كره الأفارقة والتمييز وكره الأجانب والاستبعاد. فمن شأن نضال المنحدرين من أصل أفريقي من أجل الحصول على الاعتراف الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن كفاحهم من أجل أعمال حقهم في الاحتكام إلى العدالة وفي التنمية، أن يُغيّرا موازين القوى في المجتمع تغييراً هيكلياً بما يضمن احترام حقوقهم وكرامتهم. والاعتراف خطوة أساسية لمكافحة سياسات الوصم وكره الأجانب والاستبعاد التي يتعرض لها المنحدرون من أصل أفريقي عبر أنحاء العالم ولكفالة تمتعهم الكامل بجميع حقوق الإنسان.

١٨ - وألفت السيدة آنجيلا ديفيس، الباحثة والناشطة في مجال حقوق الإنسان، في الولايات المتحدة الأمريكية، كلمة عن أهمية مواضيع العقد الدولي الثلاثة مسجلة على شريط فيديو.

وقالت إن علاقة الأشخاص الجماعية بالتاريخ لا يمكن أن تنحصر في الماضي. وشددت على أن أي اعتراف كامل بممارستي تجارة الرقيق الأفارقة والاسترقاق عبر المحيط الأطلسي يتعين أيضاً أن يشمل إدراكاً واسعاً لتأصل العنف العنصري في قطاعات منها ممارسات الشرطة والسجون، وكذلك في غيرها كقطاعات التعليم والرعاية الصحية والإسكان، من بين قطاعات أخرى. وأكدت أن تحقيق المساواة والعدالة يستلزم إحداث تغييرات جوهرية في أسلوب التفكير في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة. وأعربت عن تقديرها لمبادرة الفريق العامل إلى زيارة الولايات المتحدة ودعوته إلى تقديم تعويضات عن التعرّض للاسترقاق بإنفاذ الحقوق الاقتصادية والتعليمية والبيئية.

١٩- وعرضت السيدة ايزابيل بوني - كلافييري، المؤلفة وكاتبة السيناريو والمخرجة السينمائية، فيلمها الوثائقي 'أسودك أفحم من أن تكون فرنسياً؟' (*Too Black to Be French?*) الذي أطلعت فيه الجمهور على تجاربها الشخصية لتلقي الضوء على محنة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والتمييز الذي يتعرضون له في المجتمع الفرنسي. وأوضحت أن العنصرية تطال جميع المنحدرين من أصل أفريقي بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي. وشددت على ضرورة إذكاء الوعي بالعقد الدولي وكذلك بعمل الفريق العامل وتوصياته.

٢٠- وأثناء الحوار التفاعلي، سأل السيد بالتسيرجك السيدة فانون منديس - فرانس عما إذا كانت قضية الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي في فرنسا قد طُمتت في الخطاب العام بقضايا أحدث تتعلق بالاندماج والهجرة. فردت السيدة منديس - فرانس قائلة إنه نظراً إلى بعض سياسات الاندماج المعتمدة، يُضطر الأشخاص إلى التخلي عن هويتهم، ولذلك فإن المسألة الأساسية في هذا السياق هي كيفية ضمان شمول الجميع دون إنكار أهمية أصولهم. وعلّق ممثل لإحدى المنظمات غير الحكومية على ضرورة النظر إلى قضية الاعتراف من منظور الإسهامات التي قدمها المنحدرون من أصل أفريقي قبل تاريخ الاسترقاق.

٢١- وركزت حلقة النقاش الثانية على موضوع 'الاعتراف عن طريق خطط العمل والسياسات الوطنية أو السياسات الإقليمية'. فقدم السيد ريد عرضاً عن 'أصول تدريس الإدماج: إعادة تعريف المنهج الدراسي من أجل الاعتراف بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي'. وأفاض في الحديث عن استمرار وطأة الاسترقاق والاستعمار على المنحدرين من أصل أفريقي. فطوال أكثر من ٤٠٠ عام، فقد الملايين من الأفارقة حقهم الإنساني الأساسي في الهوية القانونية، فظلوا محجوبين في التشريعات والسياسات. وتشكل النتيجة التراكمية لعدم المساواة العرقية والتمييز والحجب المنهجين تحدياً مُوهناً في العديد من البلدان. وتمثل جهود المجتمع العالمي الرامية إلى التصدي لآفة العنصرية عن طريق المؤتمر العالمي الأول لمكافحة العنصرية ومؤتمر استعراض ديربان، وكذلك العقد الدولي، آخر الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية. ودكر الدول الأعضاء وأعضاء المجتمع المدني بالمسؤولية الضخمة الملقاة على عاتقهما لضمان أن تحيا أجيال المستقبل في عالم خالٍ من آفتي كره الأفارقة والتمييز العنصري ومظاهرها. وذكر مبادرات

من قبيل استحداث خطط عمل وقوانين وطنية لتعزيز المعرفة بأفريقيا، فضلاً عن الاعتراف بهوية الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم وتاريخهم وتقديرها. وأوصى بالتعليم الإلزامي للتاريخ المتصل ثقافياً بتجارهم والمراعي ثقافياً لها وذكر الحاجة إلى اعتماد أصول تدريس تركّز على الأفارقة لضمان أن تُعَلِّم أجيال المستقبل حقوقهم.

٢٢- وألقت السيدة أليكساندرا هاس باكيوك، رئيسة المجلس الوطني لمنع التمييز، بالمكسيك، كلمتها عن طريق بيان مسجل بالفيديو. فقدت استعراضاً عاماً للجهود التي يبذلها المجلس الوطني من أجل مكافحة التمييز العنصري الذي يعانيه الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي في المكسيك. وأوضحت أنه وفقاً لتعداد سكان عام ٢٠١٥، يحدّد ١,٤ مليون شخص، أو ١,٢ في المائة من مجموع سكان البلد، هويتهم بمكسيكيين من أصل أفريقي. وأوجزت الجوانب الرئيسية لخطة عمل المكسيك الوطنية لتحقيق المساواة وعدم التمييز للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، والتي تشمل ٢١ بنداً للعمل تتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي، كإنشاء فريق عامل لرصد الامتثال وطنياً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ودعم المجلس الوطني أيضاً العمليات البرلمانية الرامية إلى إجراء إصلاحات دستورية بسبل منها إجراء دراسات عن وضع المكسيكيين من أصل أفريقي في البلد. وأوضحت ضرورة مواءمة القوانين الاتحادية وقوانين الولايات مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات كالحق في الغذاء والتعليم والاحتكام إلى العدالة، من جملة مجالات أخرى. ومن اللازم وضع برنامج عمل شامل لترويج تقاليد المكسيكيين من أصل أفريقي الثقافية وإسهاماتهم التاريخية.

٢٣- وألقى السيد بيدرو مورتيان، الرئيس السابق للمعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجنبي والعنصرية، بالأرجنتين، كلمة مسجلة بالفيديو. فعرض ملاحظات بشأن التعامل مع حالة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي من منظور أرجنتيني وأمريكي لاتيني إقليمي أيضاً. وقال إن فهم الأسباب الجذرية لمظاهر الضعف التي يعانيها المنحدرون من أصل أفريقي مسألة أساسية، ومن هذه الأسباب نقص المعلومات المتعلقة بالمجتمعات المحلية لهؤلاء الأشخاص في المنطقة، فضلاً عن نقص معلوماتهم هم أنفسهم فيما يتعلق بممارسة حقوقهم. ويواجهون في هذا الصدد تحديات في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والسكن وفرص العمل، على سبيل المثال لا الحصر. ويلزم في هذا السياق وضع مؤشرات مقرونة بأهداف قابلة للقياس. وقد ساعد تعداد سكان الأرجنتين لعام ٢٠١٠ في هذا الشأن، حيث أتاح للأشخاص بيان المجموعة العرقية المحددة لهويتهم. ومن الضروري تنظيم حملات توعية لإحياء شعور المنحدرين من أصل أفريقي بهويتهم، ذلك أنهم محجوبون بفعل انتشار التمييز الهيكلي في المجتمع. وذكر أن من اللازم الاعتراف بتاريخهم وثقافتهم، وذكر، كمثال على ذلك، كيف أن المعهد الوطني بادر، بالتعاون مع دور النشر، إلى مراجعة الكتب المدرسية لضمان حذف جميع النصوص التي يُعدّ مضمونها مشتملاً على عناصر دالة على العنصرية وكره الأجنبي.

٢٤- وخلال الجلسة التفاعلية، طلب ممثل جنوب أفريقيا إلى السيد ريد تقديم معلومات عن التحديات القائمة في مجال توثيق التاريخ وتعليمه في سياق المحلي بمنطقة الكاريبي. فقال السيد ريد إنه على الرغم مما أحرزه المؤرخون الكاريبيون من تقدم في مراجعة التاريخ ليعكس تاريخ الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، ما زالت إعادة الوثائق التاريخية إلى منطقة الكاريبي تشكل تحدياً. وأطلع ممثل إكوادور المشاركين على الأعمال التي يضطلع بها هذا البلد لوضع سياسات وخطط عمل وطنية تستهدف أضعف فئات المجتمع، بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي، وبما يشمل اعتماد سياسة وطنية لتنفيذ العقد الدولي. ويبيّن ممثل المكسيك إحدى المبادرات التي اتخذها هذا البلد وتمثلت في إدراج الإسهامات التاريخية للمكسيكيين من أصل أفريقي في فصل من نصوص التاريخ المدرّسة في المدارس الابتدائية. ويبيّن ممثل جنوب أفريقيا أعمال الاتحاد الأفريقي المتعلقة بهذه القضية، بما فيها إقرار الشتات الأفريقي بوصفه يشكل المنطقة السادسة فيه.

٢٥- وركزت حلقة النقاش الثالثة على موضوع العدالة: التحيز العنصري المؤسسي وإنفاذ القانون. واستقصى السيد سونغا في ورقة بعنوان 'تأملات بشأن العدالة الإصلاحية' نطاق العدالة في سياق التحيز العنصري المؤسسي والتحيز في إنفاذ القانون. وقال إن التصدي لهذين الشكلين من أشكال التحيز يستوجب اعتماد قوانين إقليمية ووطنية تمكّن الأشخاص المتضررين من استرداد حقوقهم والحصول على تعويضات وتحقيق الرضا النفسي. وعلاوة على ذلك، يجب أن يشمل كل من الولاية القضائية للمحاكم والهيئات القضائية الإقليمية والمحلية واختصاصهما سلطة منح أشكال عديدة من العدالة الإصلاحية. وأوصى باتخاذ عدد من التدابير بهذا الخصوص تشمل سن قوانين تعرّف التنميط العنصري الذي تمارسه الشرطة وغيره من أشكال العنف الذي تُجيزه الدولة، وتنص على المعاقبة عليها. وفي الوقت نفسه، ينبغي بحث بدائل لعقوبة السجن. وقدم عدداً من الأمثلة للسوابق القضائية في مسألة العدالة وجبر الضرر. واحتتم كلمته قائلاً إن من اللازم في سياق مواضيع العقد الدولي تعزيز فهم الصلات المتبادلة بين العدالة من جهة وقضيي الاعتراف والتنمية من جهة أخرى.

٢٦- وقال السيد رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، في كلمته المسجلة على شريط فيديو إن دعوة الجماعة الكاريبية إلى تقديم تعويضات لها تتعلق بحالات الاسترقاق في الماضي. وقال واصفاً تاريخ الاسترقاق في بلاده إن الاسترقاق قد خلف إرثاً من التخلف الإنمائي في قطاعات التعليم والصحة والإسكان وغيرها. وأهاب بالدول الأوروبية أن تُصلح إرث التخلف الإنمائي الناجم عن الاسترقاق. وقد أنشأت الجماعة الكاريبية لجنة إقليمية للتعويضات، بينما أنشأت فرادى البلدان لجانها الوطنية الخاصة للتعويضات. وألقى السيد غونسالفيس الضوء أيضاً على أهداف خطة العمل المتعلقة بالتعويضات والمؤلفة من عشر نقاط التي اعتمدها الجماعة الكاريبية وعلى ضرورة توطيد الدعم الدولي للعدالة الإصلاحية.

٢٧- وبعد أن أشار السيد باستور إيلياس مورينو مارتينيث، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، إلى التعاون الجاري بين اللجنة والفريق العامل، قدم عرضاً عن التمييز العنصري وأثره على المنحدرين من أصل أفريقي. وشدد على ضرورة التعمق في دراسة مظاهر التمييز العنصري ونتائجه وأثره غير المتناسب على المنحدرين من أصل أفريقي. وذكر أن التحيز التاريخي ضد المنحدرين من أصل أفريقي هو أسس التمييز العنصري في يومنا هذا، وهو ممارسة كثيراً ما تشجع عليها المبادئ التوجيهية للعمل الشرطي. فقد يؤدي عدم تدريب موظفي إنفاذ القانون أيضاً إلى التمييز العنصري، وهو ما يُقوّض الثقة في السلطات العامة، ولا سيما سلطات إنفاذ القانون والسلطة القضائية. وبينما شدد على أهمية جمع البيانات وتحليلها، أوجز عدداً من التوصيات الواردة في دراسة عن التمييز العنصري أجراها المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بنما، بما في ذلك اعتماد تدابير تجرّم التمييز العنصري، وإقرار عقوبات للجناة وسبل انتصاف للضحايا، والتحري عن سوابق موظفي إنفاذ القانون، وتعزيز الآليات القائمة لتقديم الشكاوى، وتوفير التدريب المناسب لموظفي إنفاذ القانون، وجمع بيانات عن التمييز العنصري. وقال معلقاً على العروض السابقة إنه لا بد من جبر الضرر لإرساء مبدأ المساواة أمام القانون كي يتمكن المنحدرون من أصل أفريقي من التمتع بحقوقهم تمتعاً كاملاً. فثمة صلة بين تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي ووضعهم الراهن.

٢٨- وعرضت السيدة أوجيكو نوبوزو، ممثلة الشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية، تقريراً عن ظاهرة كره الأفارقة في أوروبا كانت هذه المنظمة قد جمّعتها استناداً إلى دراسة عن أثر العنصرية على المنحدرين من أصل أفريقي في ٢٠ بلداً من بلدان الاتحاد الأوروبي (إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان)، تشمل أساساً الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وناقش التقرير أهم المشاكل التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في العديد من مناحي حياتهم، كالتعليم والصحة والإسكان والعمل والعدالة الجنائية والحياة العامة. وتشمل نتائجه الرئيسية الأثر الناجم عن ردود الأفعال الوطنية على 'أزمة المهاجرين' والتغييرات الطارئة على سياسات الهجرة والاندماج والتي تمس المنحدرين من أصل أفريقي. وينتهي التقرير إلى أن أوجه الحرمان والحواجر الهائلة المتولدة عن العنصرية تؤثر على فرص المنحدرين من أصل أفريقي ومآلهم في الحياة، وإلى أن النُخب السياسية هي التي تصوغ الخطاب السياسي وأن المنحدرين من أصل أفريقي ناقصو التمثيل في الحياة السياسية. وناقش التقرير أيضاً انتشار الخطاب العنصري في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام العام وتفاوت أثر العنصرية على المنحدرين من أصل أفريقي في قطاعات العمالة والعمل والإسكان. ويتضمن التقرير توصيات باعتماد إطار للاتحاد الأوروبي بشأن الاستراتيجيات أو الأهداف السياسية الوطنية لمكافحة كره الأفارقة ولتعزيز إدماج المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع، فضلاً عن توصيات بجمع بيانات مفصلة عن قضية المساواة، في هيئة مجموعات بيانات قابلة للمضاهاة عبر أنحاء أوروبا، وفقاً لمعايير حماية البيانات.

٢٩- وألقت السيدة سارة موكوريا، المؤسّسة المشاركة لجماعة 'أمهات ضد وحشية الشرطة' (Mothers against Police Brutality)، بالولايات المتحدة الأمريكية، كلمة مسجلة على شريط فيديو عن إفراط أفراد الشرطة في هذا البلد في استخدام القوة ضد المنحدرين من أصل أفريقي. وأوجزت عدداً من التوصيات المقدمة من هذه المنظمة، من بينها إخضاع أفراد الشرطة لفحوص للكشف عن أثر العقاقير في حال قيامهم بإطلاق النار والقتل، وتعيين مدعين خاصين في جميع قضايا إطلاق النار المتورط فيها أفراد من الشرطة، وإخضاع منهج تدريب الشرطة لمراقبة اتحادية فيما يتعلق بمسألة استخدام القوة المميتة، ومنح جميع أفراد أسر ضحايا الجريمة حقاً كاملاً في الحصول على تعويضات.

٣٠- وخلال الجلسة التفاعلية، سأل السيد بالتسيرجراك السيدة نوابوزو عن حجم أزمة المهاجرين الحالية وأثرها على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أوروبا. واقترح تضمين الرد المزيد من المعلومات عن المنحدرين من أصل أفريقي في أوروبا الوسطى والشرقية. وردّت السيدة نوابوزو قائلةً إن الخطاب السياسي يخلق الآن حقاً بيئة لخطاب الكراهية مع الإفلات من العقاب، ويركز على قضية الاندماج على حساب مبدأ عدم التمييز.

٣١- وركزت حلقة النقاش الرابعة على موضوع 'التنمية: المؤسسات والبرامج المالية/الإئتمانية الخاصة بالمنحدرين من أصل أفريقي'. وتناول السيد بالتسيرجراك بالتفصيل الخطوات العملية التي يعتمزم الفريق العامل نفسه اتخاذها لترويج ودعم البرامج والمشاريع التي تستهدف المنحدرين من أصل أفريقي في شتى المجالات المتصلة بالتنمية. وأحال إلى ولاية الفريق العامل الهادفة إلى "الإسهام في برامج التنمية المخصصة للمنحدرين من أصل أفريقي التي تنفذها المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية والبرامج التشغيلية الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة"، وربطها ببرنامج أنشطة العقد الدولي، الذي يولي الأولوية للبرامج والمشاريع المصممة خصيصاً للمنحدرين من أصل أفريقي. واقترح دراسة برامج عمل المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بغية تحديد البرامج والقضايا ذات الصلة بالموضوع؛ والنظر في سبل للمشاركة النشطة في عملية المشاورات المتعلقة ببرامج التنمية المخصصة للمنحدرين من أصل أفريقي، في مرحلتي التخطيط والتنفيذ على حد سواء؛ وتشجيع المؤسسات الإئتمانية والمالية المعنية على زيادة الاهتمام بأنشطة الفريق العامل، بسبل منها المشاركة في دوراته العامة. كما اقترح إعداد تقارير منتظمة عن إسهامات الفريق العامل في برامج التنمية، والنظر في سبل لإشراك الأطراف الفاعلة المعنية الأخرى في عملية التشاور بشأن برامج التنمية وعملية الإسهام فيها.

٣٢- وعرضت السيدة فيرونيكا ووماك، المسؤولة الأولى المعنية بمسائل التنوع وأستاذة العلوم السياسية والإدارة العامة بكلية وجامعة ولاية جورجيا، بالولايات المتحدة الأمريكية، ورقة عن 'استراتيجيات إنشاء الأصول وتكوين الثروة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي بمنطقة الحزام الأسود في جنوب أمريكا'. وقدمت استعراضاً عاماً للأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة الحزام الأسود وعن المنحدرين من أصل أفريقي المقيمين في هذه المنطقة وعن الكيفية التي

أثر بها عدم انخراطهم تاريخياً وحالياً في إنشاء الأصول وتكوين الثروة تأثيراً سلبياً على تنميتهم الاجتماعية - الاقتصادية. ومن الأمثلة على ذلك اعتمادهم غير المتناسب على الوظائف منخفضة الأجر التي تتطلب مستوى منخفضاً من المهارات، وارتفاع معدلات البطالة في صفوفهم، وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي لديهم، ومعاناتهم من الفصل العنصري والطبقي في التعليم والإسكان، والعزل الجغرافي عن البنى التحتية الرئيسية لوسائل النقل، ومحدودية فرص الحصول الرعاية الصحية، والإقامة في مساكن دون المستوى المعياري، واعتمادهم على هيئات قطاعية خاصة غير منتخبة وليس لها صفة تمثيلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية، وارتفاع مستوى تركّز السلطة والثروة. وقدمت السيدة ووماك عدداً من التوصيات بشأن الاستراتيجيات الإنمائية الخاصة بالمنحدرين من أصل أفريقي المقيمين في منطقة الحزام الأسود، بموازة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شملت تعليم تنظيم المشاريع، ومساعدة جيل جديد من المزارعين المنحدرين من أصل أفريقي في احتياز ممتلكات في المنطقة، وبناء القدرات، وتوفير التمويل المتناهي الصغر لمنظمات المجتمعات المحلية، من جملة توصيات أخرى.

٣٣- وقال السيد لويس ألبيرتو مورينو، رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، في كلمته المسجلة على شريط فيديو إن العقد الدولي يشكل فرصة للاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي وتحقيق العدالة لهم وتنميتهم، ولتعزيز إدماجهم الكامل في المجتمع من جميع جوانبه. ودعا جميع الحكومات في المنطقة، وكذلك أصحاب الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، إلى المثابرة على النهوض بهذه المهمة.

٣٤- ثم أتبعته العروض بجلسة تفاعلية طلب السيد سونغوا خلالها إلى المشاركين في حلقة النقاش تناول الصلات بين موضوعي التنمية والعدالة بمزيد من التفصيل. واستفسر ممثل جنوب أفريقيا عن العمل الذي يضطلع به الفريق العامل مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية، كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وكذلك عن انخراطه في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فرد السيد بالتسجرك قائلاً إن الفريق العامل قد بدأ للتو عمله مع المؤسسات المالية والإنمائية وسيأخذ الاقتراحات المقدمة في حسبانها.

٣٥- وعقدت حلقة نقاش خاصة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وقامت السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان والأمينة العامة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي انبثق عنه إعلان ديربان كإحدى نتائجه، بالإدلاء ببياناتها عن طريق كلمة مسجلة على شريط فيديو. فقالت إن مبادرة لجنة حقوق الإنسان إلى إنشاء الفريق العامل في عام ٢٠٠٢ كانت إحدى النتائج الإيجابية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. وهنأت الفريق العامل بما قدمه من تقارير قيمة طوال سنوات عمله ووجهت انتباهه إلى مشكلة الهجمات الموجهة ضد اللاجئيين وملتسمي اللجوء

والمهاجرين الوافدين إلى أوروبا، وكذلك إلى تزايد استخدام اللغة العنصرية من جانب بعض الأحزاب السياسية في أوروبا. وأضافت أن استخدام خطاب الكراهية المتأصل في معاداة التنوع العرقي والديني والثقافي ليس مقصوداً في الوقت الراهن على الجماعات المتطرفة، بل يستخدمه السياسيون أيضاً من جميع الأطياف السياسية، كما يُستخدم في وسائط التواصل الاجتماعي. وأعربت عن أملها في أن يستخدم الفريق العامل صوته في إعادة تأكيد قيم ومبادئ التسامح والمساواة وعدم التمييز، مع التشديد خصوصاً على مسألة التوعية وغيرها من المبادرات التثقيفية الرامية إلى مكافحة الرسائل العنصرية وتعزيز التفاهم.

٣٦- وأدلى السير هيلاري بيكلز، نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية ورئيس لجنة التعويضات بالجماعة الكاريبية، ببيان مسجل على شريط فيديو قال فيه إن العقد الدولي فرصة لضمان طول أمد واستدامة استراتيجيات التخفيف من وطأة الأذى والمعاناة اللذين طال تعريض المنحدرين من أصل أفريقي لهما. ومع أن هؤلاء الأشخاص ما زالوا يواجهون إرث الماضي في مجالات من قبيل توزيع الثروة اقتصادياً، والأعمال العدائية التي ترتكبها سلطات الشرطة، وشدة العقوبات القضائية، فضلاً عن فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والسكن، إلا أن حركة العدالة الإصلاحية تكتسب زخماً في الوقت الراهن بإنشاء لجان وطنية للتعويضات في عدة بلدان. ولا تقتصر هذه الحركة على تمكين المنحدرين من أصل أفريقي إزاء التاريخ الذي عاشوه، إنما تتعلق أيضاً بالوقوف على فلسفة جديدة لتنظيم المجتمعات والعالم من أجل إرساء دعائم العدالة الاجتماعية والسلطة الأخلاقية والسلام في الأسرة البشرية.

٣٧- كما شارك المنسقون الإقليميون في حلقة النقاش؛ فبيّن ممثل الاتحاد الأوروبي كيف أن التطورات المستجدة في الاتحاد الأوروبي قد أسهمت في تحقيق الأهداف العامة المحددة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، وكذلك أهداف العقد الدولي وبرنامج أنشطته. وعلى وجه الخصوص، ومنذ أن أصبح ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق والحريات الأساسية، الذي يحظر التمييز، مُلزماً قانونياً، اعتمدت في عام ٢٠٠٨ تشريعات مرجعية لمكافحة العنصرية والخطاب الكاره للأجانب والجرائم المدفوعة بكره الأجانب ويُعمل بها حالياً في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويُلزم هذا الميثاق الدول الأعضاء بتجريم التحريض العلني المتعمد على العنف أو الكراهية، وكذلك بتجريم إنكار بعض الجرائم الدولية، كالإبادة الجماعية، وتجرّم تجاوز عنها والاستخفاف السافر بها، متى كانت هذه السلوكيات تستهدف أشخاصاً يُعرّفون نسبةً إلى عرقهم أو لوّهم أو دينهم أو نسلهم أو أصلهم القومي أو الإثني. وتقدم عدة أوامر توجيهية المزيد من التوجيه القانوني بشأن مسائل محددة، كالأمر التوجيهي المتعلق بالمساواة العرقية والأمر التوجيهي المتعلق بالمساواة في العمل. وقد أسفرت بعض الأحداث العالمية، كالأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة اللاجئين والمهاجرين الأوروبية والعالمية وتصاعد التطرف، عن اندلاع توترات جديدة وإشغال مخاوف جديدة وعن زيادة التعصب القائم، في بعض الحالات. ولهذا الأسباب، لا تملك البلدان أن ترضى بالوضع القائم ويتعين عليها أن تواصل العمل معاً كمجتمع عالمي من أجل محاربة العنصرية وكره الأجانب.

٣٨- وأعرب ممثل أوروغواي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن التزام بلدان المنطقة بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ومحاربة التمييز العنصري. وأضاف أن بلدان المنطقة ملتزمة، بالمثل، بتنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي وقد نفذ بعضها بالفعل خطط عمل وطنية بهذا الشأن. ووجه الانتباه إلى الاجتماع الإقليمي الأول المعقود في إطار العقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بالبرازيل.

٣٩- وقال ممثل جنوب أفريقيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إن الوقت مناسب لتستحدث منظومة الأمم المتحدة إطاراً معيارياً يتعامل مع مسألة تعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهم. ويساور المجموعة الأفريقية قلق بشأن استمرار معاناة المنحدرين من أصل أفريقي في الشتات من أشكال متعددة من العنصرية والتمييز العنصري. فالعديد منهم لا يزال مستبعداً اجتماعياً ومهتماً اقتصادياً ويعيش في حالة من الفقر المدقع والتخلف الإنمائي، إذ غدت العنصرية 'مؤسسية' جداً في طبيعتها، وهي حقيقة تتجلى في العديد من المراسيم والقوانين التي تستهدف شرائح معينة من المجتمع. وترى المجموعة الأفريقية أنه لا يمكن تحقيق التنمية الحقيقية للمجتمعات دون تعزيز العدالة والتسامح ومكافحة العنصرية بشتى أشكالها. ودعا إلى وضع الصيغة النهائية لإطار معياري بشأن المنحدرين من أصل أفريقي في سياق العقد الدولي وأعرب عن رغبته في رؤية المزيد من النقاشات حول إنشاء محفل لهم.

٤٠- وشدد ممثل الولايات المتحدة على التزام هذا البلد بمكافحة العنصرية قائلاً إن الولايات المتحدة ترى أن العقد الدولي فرصة ممتازة لمناقشة القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية. وأشار إلى مبادرة 'راعي أخي' (My Brother's Keeper) التي تقدم الإرشاد إلى الأولاد والشباب الملونين وتنمي مهاراتهم من أجل إزالة الثغرات التي يواجهونها في الولايات المتحدة فيما يتعلق بفرصهم في المجتمع. وبيّن جهود التعاون المبذولة مؤخراً مع كل من أوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو في سبيل التصدي للتمييز العنصري.

٤١- وقال ممثل البرازيل إن إعلان وبرنامج عمل ديربان قد أصبح النقطة المرجعية الرئيسية في رسم وتنفيذ السياسات العامة لمحاربة العنصرية وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وانطلاقاً من إعلان وبرنامج عمل ديربان، أنشأت البرازيل في عام ٢٠٠٣ الأمانة المعنية بسياسات حماية المساواة العرقية، المنوط بها مهمة إصلاح الإطار المؤسسي الوطني لتنفيذ السياسات العامة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ومهمة الإشراف عليه. وذكر عدة إصلاحات تشريعية ذات صلة والمؤتمر الإقليمي الأول المعقود في إطار العقد الدولي في عام ٢٠١٥ في برازيليا، وأكد مجدداً التزام بلاده بإنشاء محفل للمنحدرين من أصل أفريقي واعتماد إعلان في إطار الأمم المتحدة بشأن حقوقهم وعقد المؤتمر العالمي الرابع لمكافحة العنصرية.

٤٢- وشددت السيدة فانون منديس - فرانس في بيانها على ضرورة تقييم الأعمال المضطلع بها في الخمسة عشر عاماً الماضية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب. وشككت في فكرة العالمية ورأت أن هيمنة الآراء الأوروبية، فضلاً عن العولمة، يؤديان في الوقت الراهن إلى مقاومة وجوب تطبيق مبدأ العالمية في

إعمال الجميع حقوقهم. وأكدت أهمية إعلان ديربان وبرنامج عمله، وكذلك أوجه الترابط بينه وبين عمل الفريق العامل في سياق العقد الدولي. وقالت إن معالجة موروثات الماضي، ومنها تحويل المنحدرين من أصل أفريقي إلى سلع وأثره المستمر على القارة الأفريقية، مهمةٌ جسيمة. وألقت الضوء على أهمية عدالة التعويضات واقترحت فتح المحفوظات المتعلقة بتجارة الرقيق والاسترقاق والاستعمار والنظام الاستعماري. وقالت إن إعلان وبرنامج عمل ديربان والعقد الدولي هما بمثابة مرشدَيْن لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة، ولجعل المجتمعات تعددية حقاً والحقوق عالمية حقاً للجميع.

٤٣ - وركزت حلقة النقاش السادسة على موضوع مكافحة القبولية النمطية العنصرية. فقدت السيدة فانون مَنديس - فرانس استعراضاً عاماً لجهود الفريق العامل الرامية إلى بحث القوالب النمطية التي يعانيها المنحدرون من أصل أفريقي. وتشمل جهوده دراسة دور الشخصية السوداء على الساحة العامة، بما في ذلك دور شخصية 'بطرس الأسود' (Swarte Piet) في عيد القديس نيكولاس (Sinterklaas) بهولندا، قبل زيارة الفريق العامل إلى هولندا في عام ٢٠١٤ وبعدها، فضلاً عن دراسة مدى انتشار هذا النوع من القوالب النمطية في مختلف أنحاء العالم. وعرضت ورقة أعدتها السيدة فيرين شيفرد، عضوة الفريق العامل السابقة، عن تقليد 'بطرس الأسود' بهولندا، بما في ذلك أصوله والجدل المستمر الدائر حوله. وتحدّث السيد سونغا عن انتشار القوالب النمطية العنصرية في المنطقة الآسيوية وضرب عدداً من الأمثلة من وسائط الإعلام والإعلانات. ويمكن تفسير هذه القوالب النمطية جزئياً بعدم الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي الذين وصلوا إلى المنطقة عن طريق تجارة الرقيق أو بأشكال شتى من الهجرة وعدم الاعتراف بأي إسهامات أفريقية في المجتمع الآسيوي. وتحدّث السيد بالتسيراك عن القبولية النمطية للمنحدرين من أصل أفريقي في أوروبا الوسطى والشرقية. وقال إن القوالب النمطية التي تمسّهم هناك ناجمة عن محدودية المعرفة والتفسيرات الخاطئة ونقص التعليم وصورة المنحدرين من أصل أفريقي في وسائط الإعلام، وقدم أمثلة من بولندا. وضرت السيدة فانون مَنديس - فرانس عدة أمثلة للقوالب النمطية في الفن الغربي قائلةً إنه في المرات النادرة التي يظهر فيها منحدرين من أصل أفريقي في الأفلام، فإنهم يؤدون أدواراً ثانوية.

٤٤ - وبيّن السيد حسام عدلي، موظف المشاريع المعني بالتنوع الثقافي في مدينة جنيف، كيف تواجه هذه المدينة التمييز بعقد أسبوع مناهضة العنصرية، وهو حدث ينظّم في شهر آذار/مارس من كل عام، وكذلك بتعزيز التنوع عن طريق السياسة العامة. فسكان مدينة جنيف متنوعون لكبر حجم القوى العاملة الأجنبية فيها، ويمكن التعرض لأفعال وتصريحات تمييزية في مختلف المجالات، ولا سيما في قطاعي العمالة والإسكان وفي المعاملات مع الشرطة. وألقى الضوء على انتشار كره الأجانب والعنصرية نحو المنحدرين من أصل أفريقي والمسلمين. وبيّن سياسة جنيف المتعلقة بالتنوع والشاملة لتدابير مكافحة التحيز والتعصب والعنصرية وكره الأجانب والتمييز على أساس الدين أو الانتماء العرقي أو الثقافي. كما سرد مختلف أحداث 'أسبوع مناهضة العنصرية'، بما فيها الأنشطة وحلقات العمل التوعوية.

٤٥ - وبين السيد كنيانا موتومبو، (منظمة 'منبر الفكر والعمل المناهض للعنصرية ضد السود') (CRAN) وهي منظمة غير الحكومية ومقرها سويسرا، أنشطة المنظمة، بما فيها تلك الرامية إلى التوعية بما يعانيه المنحدرون من أصل أفريقي في سويسرا من تمييز عنصري وقوالب نمطية. فغالباً ما يصورون على أنهم تجار مخدرات ويتعرضون للتنميط العنصري والاحتجاز من جانب موظفي إنفاذ القانون بسبب خلفيتهم. كما يصورون أحياناً تصويراً سلبياً في وسائل الإعلام والإعلانات. وعلى الرغم من إسهاماتهم التاريخية، فهم محجوبون نسبياً.

٤٦ - وعرضت السيدة باريل بيكمان، (منظمة 'تي الدولية' الهولندية غير الحكومية) (Tiy International)، إطاراً مفاهيمياً لتحليل تقليد عيد القديس نيكولاس، ولا سيما شخصية 'بطرس الأسود'، والمستجدات التالية في البلد فيما يتعلق بهذه الممارسة. وأعربت عن قلقها إزاء بطء وتيرة تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي ومكافحة التمييز العنصري عموماً. وقالت إن من اللازم الاضطلاع بمزيد من الأعمال لمكافحة كره الأفارقة واقترحت أن تركز هذه الأعمال على إنشاء توافق في الآراء على الإطار المفاهيمي اللازم لفهم هذه الظاهرة.

٤٧ - كما قدمت 'جماعة مناهضة كراهية الإسلام' في فرنسا للمشاركين عرضاً مسجلاً على شريط فيديو عن موضوع 'كراهية الإسلام: تداعيل التمييز'. ووفقاً للعرض، من أشد المتضررين من التمييز المسلمون المنحدرون من أصل أفريقي والمسلمات ذوات الخلفيات الاجتماعية المتواضعة. وقدم العرض أمثلة لكيفية تعرض هؤلاء الأشخاص للتمييز في المعاملات مع موظفي إنفاذ القانون، على سبيل المثال. وأوصي بالشروع في الاضطلاع بأعمال ملموسة بشأن أشكال التمييز المتعددة وتداخلها.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٨ - اختتم الفريق العامل دورته الثامنة عشرة المتعلقة بموضوع 'أوجه الترابط بين الاعتراف والعدالة والتنمية' وقدم الاستنتاجات والتوصيات التالية.

٤٩ - وسجل الفريق العامل تقديره لنانبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للمداخلة التي قدمتها في الدورة الثامنة عشرة. كما شكر للدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني مشاركتها النشطة في الدورة.

ألف - الاستنتاجات

٥٠ - يخلص الفريق العامل إلى أن مسألة تعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهم ينبغي أن تكون أحد الشواغل التي توليها الدول الأولوية، وأن أوجه الترابط والعلاقات المتبادلة فيما بين الركائز الثلاث للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (الاعتراف والعدالة والتنمية) لا تنفصم، وأنه ينبغي النظر إلى برنامج أنشطة العقد الدولي ككل متكامل وعدم إهمال أي من أجزائه أو التقليل من شأنه.

٥١- ويرحب الفريق العامل بإنجازات مؤتمر عام ٢٠٠١ العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما فيها اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان والتوصل إلى توافق سياسي في الآراء على برنامج الأنشطة المتعلقة بتنفيذ العقد الدولي. فهاتان الوثيقتان كلتاهما تعترفان بأن المنحدرين من أصل أفريقي قد ظلوا لقرون ضحايا العنصرية والتمييز العنصري، وتشكلان إطاراً قوياً لمكافحة ظواهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة والتعصب المتصل بذلك التي يتعرضون لها.

٥٢- ولا يزال كل من التاريخ الاستعماري، وموروثات الاسترقاق والتبعية العنصرية والفصل العنصري، والسياسات المتعلقة بالقضايا العرقية، يشكل تحدياً جدياً في العديد من البلدان. وقد عززت كل هذه الأمور رؤيةً للعالم تغفل منظور الأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. والقولبة النمطية ظاهرة عالمية مقلقة. ومن شأن اعتماد منظور يركز على الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي أن يمهد الطريق لرؤية عالمية أكثر استنارة.

٥٣- ويُعزى التمييز المنهجي والحجب الهيكلي والمؤسسي اللذان يتعرض لهما المنحدرين من أصل أفريقي إلى أن تاريخهم وإسهاماتهم في تطوير الحضارة غير موثّقين توثيقاً صحيحاً، وإلى أنه أحياناً تُعاد كتابتهما ويُروّان ويحجبان إلا على قلة. وإقامة العدل سبيل مهم لاستجلاء الحقيقة. وعلاوة على ذلك، إن تحقيق التنمية الكاملة للمنحدرين من أصل أفريقي مرهون بتحقيق الاعتراف والعدالة والتنمية.

٥٤- وتشمل العدالة جملة أفعال الجبر التي تشمل بدورها عناصر رد الحقوق والتعويض والإرضاء. وفي هذا الضوء، يرى الفريق العامل أن خطة العمل المؤلفة من عشر نقاط التي اعتمدها الجماعة الكاريبية طريقة مبدعة لنسج مختلف عناصر العدالة الإصلاحية مع بعضها بعضاً. ومن بين النقاط المثارة في خطة العمل هذه مسألة الاعتذار، وإعادة التوطين، وتنمية الشعوب الأصلية، والمؤسسات الثقافية كالمتاحف ومراكز البحوث، ومبادرات الصحة العامة، ومحو الأمية، وبرامج المعارف الأفريقية، ونقل التكنولوجيا، وشطب الديون.

٥٥- ويرحب الفريق العامل برد الفعل الإيجابي لبعض الدول ومنظمات المجتمع المدني على خطته الرامية إلى بحث برامج وسياسات المؤسسات المالية والإنمائية من منظور المنحدرين من أصل أفريقي. وسياخذ الفريق العامل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في اعتباره. وسيركز، في هذا الصدد، على المجالات المشار إليها في ولايته، أي الاستثمار في نظم الصحة وقطاعات التعليم والإسكان والكهرباء ومياه الشرب وتدابير الرقابة البيئية، وتعزيز تكافؤ فرص العمل، كما سيركز على غيرها من التدابير والاستراتيجيات المتعلقة بالعمل الإيجابي أو الإيجابية في إطار حقوق الإنسان.

٥٦- ويشدد الفريق العامل على وجود صلة واضحة بين الفقر والعنصرية. ففي البلدان التي لها تاريخ من تجارة الأفارقة عبر المحيط الأطلسي، تتشكل البنية الديمغرافية بحيث تتألف أفقر فئة سكانية على نحو غير متناسب من المنحدرين من أصل أفريقي. وأمام

ما يعانيه المنحدرون من أصل أفريقي من تمييز وحجب هيكلين، فإنهم يواجهون معركة ضارية في المطالبة بحقوقهم، ويؤدي ذلك إلى إدامة الفقر في صفوفهم لأجيال متعددة.

٥٧- ويساور الفريق العامل بالغ القلق بشأن المعدلات المثيرة للجزع لعنف الشرطة وبشأن استخدام هيئات إنفاذ القانون التمييز العنصري. ويقع المنحدرون من أصل أفريقي ضحايا لهذه الأفعال على نحو غير متناسب ويُحرمون أيضاً من الحق في الاحتكام إلى العدالة.

٥٨- ويعرب الفريق العامل عن بالغ قلقه بشأن تصاعد كل من ظاهرة كره الأجانب والهجمات الموجهة ضد اللاجئين وملتزمسي اللجوء والمهاجرين، وبشأن تزايد استخدام اللغة العنصرية بحقهم من جانب بعض الأحزاب السياسية. واستخدام خطاب الكراهية ليس مقصوداً في الوقت الراهن على الجماعات المتطرفة، بل يستخدمه السياسيون أيضاً من جميع الأطياف السياسية ويُستخدم في وسائل التواصل الاجتماعي.

٥٩- وعقب ستين عاماً من نجاح الحركات المناهضة للاستعمار في تحقيق الاستقلال لبعض البلدان، لا تزال المواد والمنظورات التعليمية القائمة على الفكر الاستعماري تؤثر سلباً على المجتمع. فالعديد من المراجع والأعمال المرجعية ما زالت تتضمن أوجه تحيز عنصري وجنساني وتغفل المنظور الذي يركز على الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. ويعزز العديد من هذه المواد التعليمية القائمة على الفكر الاستعماري القوالب النمطية السلبية والمسيئة السائدة بشأن المنحدرين من أصل أفريقي.

٦٠- ويعترف الفريق العامل بأن بعض الدول قد أطلقت العهد الدولي واتخذت خطوات لإضافة فصول عن التاريخ الأفريقي وتجارة الأفارقة عبر المحيط الأطلسي إلى المراجع التعليمية الابتدائية. وبينما يرحب الفريق العامل بأمثلة الممارسات الجيدة، يرى أن ثمة ضرورة ملحة لتكثيف الجهود من أجل ضمان انخراط جميع الدول والمناطق في التنفيذ الكامل لبرنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، بما يشمل تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ١٦/٦٩ الداعي إلى إنشاء محفل للمنحدرين من أصل أفريقي وصياغة مشروع إعلان يصدر عن الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام.

٦١- ويؤكد الفريق العامل أهمية إسهام منظمات المجتمع المدني في عمله وفي عملية ديربان وفي ترويج العقد الدولي وتنفيذه. ويعرب عن تقديره لمبادرات المجتمع المدني التي كانت مثمرة وأثرت الحوار الذي أُجري بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

باء- التوصيات

٦٢- يكرر الفريق العامل تأكيد التوصيات التي قدمها في دوراته السابقة إلى الدول ومنظمات المجتمع المدني ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة فيما يتعلق بالركائز الثلاث للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. ويدعو الفريق العامل أيضاً إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٦٣- ويوصي الفريق العامل بأن تراجع الدول ومنظمات المجتمع المدني الدساتير والقوانين الوطنية ومدى اتفاقها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحديدًا فيما يخص مكافحة التمييز العنصري وكره الأفارقة الممارسين ضد المنحدرين من أصل أفريقي.

٦٤- ويحث الفريق العامل الدول على أن تدأب في السعي إلى تحقيق العدالة الإصلاحية للمنحدرين من أصل أفريقي، حسب الاقتضاء. كما يشجع الفريق العامل الدول والمنظمات الإقليمية على اتخاذ مبادرات تتعامل مع قضية تحقيق الاعتراف والعدالة والتنمية للمنحدرين من أصل أفريقي، على غرار خطة العمل المتعلقة بالتعويضات والمؤلفة من عشر نقاط المعتمدة من الجماعة الكاريبية.

٦٥- ويوصي الفريق العامل بإنشاء مرصد وطنية لمكافحة التمييز العنصري بهدف تحديد الانتهاكات وتوثيقها. ويطلب الفريق العامل أن تضع الدول وتطبق وتنفذ، بالشراكة مع المنحدرين من أصل أفريقي، تدابير للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب.

٦٦- ويوصي الفريق العامل بأن تجمع الدول بيانات مفصلة عن المنحدرين من أصل أفريقي وتحللها، استناداً إلى مبدأ التحديد الذاتي للهوية، ولا سيما في المناطق التي لا تتوفر فيها هذه البيانات المفصلة.

٦٧- ويهيب الفريق العامل بالدول أن تموّل وتدعم وطنياً إنشاء برامج لتنفيذ العقد الدولي. وعلى الصعيد الدولي، يهيب الفريق العامل بالدول أن تبرّع دون مزيد من التأخير للصندوق الاستئماني لبرنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ويهيب الفريق العامل بالدول أيضاً أن تموّل أنشطة المجتمع المدني المضطلع بها في سياق العقد الدولي ومشاركة منظمات المجتمع المدني في دورات الفريق العامل.

٦٨- ويحث الفريق العامل الدول على التوصل إلى توافق في الآراء على إنشاء محفل للمنحدرين من أصل أفريقي دون أي مزيد من التأخير في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

٦٩- ويشجع الفريق العامل الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية على وضع وتنفيذ برامج للتعامل مع حالة حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي. ويقرّ الفريق العامل خطة العمل المتعلقة بالتعويضات والمؤلفة من عشر نقاط المعتمدة من الجماعة الكاريبية، بما يشمل نقاطها المتعلقة بمبادرات الصحة العامة، ورد الاعتبار، ونقل التكنولوجيا، وشطب الديون، ويوصي الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية بخطة العمل هذه لتتخذ فيها بجدية.

٧٠- ويشجع الفريق العامل الدول ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف الفاعلة المعنية على أن تدأب في مناهضة القولية النمطية السلبية للمنحدرين من أصل أفريقي على أساس العرق والدين والأصل، مع التركيز تحديداً على مكافحة خطاب

الكراهية والتحرّض عليها عن طريق البيانات الإعلامية والسياسية. ويقترح الفريق العامل اعتماد تدابير لحظر استخدام القولية النمطية السلبية والمعاقبة عليه. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات إيجابية لإفساح المجال للمنظور الأفريقي بوصفه منظوراً سيّاح رؤية عالمية أكثر استنارة.

٧١- ويهيب الفريق العامل بالدول أن تعزز الإدماج الكامل والدقيق لتاريخ أفريقيا العام في المناهج الدراسية وتعترف في هذه المناهج بالإسهام المهم للمنحدرين من أصل أفريقي.

٧٢- ويحث الفريق العامل الدول على استحداث خطط عمل وطنية شاملة للتصدي لظواهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب، بسبل منها تعزيز المؤسسات والتشريعات الوطنية وتعزيز إقامة العدل، فضلاً عن إنشاء هيئات وطنية مختصة بالتصدي للتمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي بجميع مظاهره.

Annex

List of participants at the eighteenth session

A. Members of the Working Group

Mr. Michal Balcerzak

Ms. Mireille Fanon Mendes-France

Mr. Ahmed Reid

Mr. Ricardo A. Sunga III

B. Member States

Algeria, Argentina, Austria, Belgium, Botswana, Brazil, Burundi, China, Colombia, Czech Republic, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, Finland, Germany, Ghana, Greece, Haiti, Indonesia, Italy, Jamaica, Japan, Kenya, Liberia, Libyan Arab Jamahiriya, Mauritius, Mexico, Morocco, Namibia, Netherlands, Nigeria, Panama, Russian Federation, South Africa, Spain, Sweden, Tunisia, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of), Zimbabwe.

C. Non-member States

Holy See.

D. Intergovernmental organizations

African Union, European Union.

E. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

African Commission of Health and Human Rights Promoters (CAPSDH), Coordination of African NGO on Human Rights (CONGAF), International Youth and Student Movement for the United Nations (ISMUN), National Platform Dutch Slavery Past-LPS, Rencontre Africaine pour la Defense des Droits de l'Homme (RADDHO), Tiye International.

F. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Association K-Neter Kemet, Black Mental Health UK, Culture of Afro-Indigenous Solidarity, Espace Afrique International, European Network against Racism (ENAR), Platform for Reflection and Action against Anti-Black Racism (CRAN Suisse), World Against Racism Network (WARN).

G. Panellists and presenters

Mr. Hossam Adly, Ville de Geneve;

Prof. Hilary Beckles, Vice-Chancellor, University of West Indies;

Dr. Barryl Biekman, Tiye International;

The Collective Against Islamophobia in France (CCIF);

Platform for reflection and Action against Anti Black Racism (CRAN Suisse);

Ms. Isabelle Boni-Claverie, France;

Ms. Angela Davis, USA;

Mr. Danny Glover, USA;

H.E. Dr. Ralph Gonsalves Prime Minister of Saint Vincent and Grenadines;

Mr. Pastor Elías Murillo Martínez, Member, Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD);

Ms. Sara Mokuria, Mothers Against Police Brutality, USA;

Mr. Luis Alberto Moreno, President, Inter-American Development Bank;

Mr. Pedro Mouratian, former Head of the National Institute against Discrimination, Xenophobia and Racism (INADI), Argentina;

Ms. Ojeaku Nwabuzo, European Network Against Racism (ENAR);

Ms. Alexandra Haas Paciuc, The National Council for the Prevention of Discrimination (CONAPRED), Mexico;

Mrs. Mary Robinson, Former UN High Commissioner for Human Rights and Secretary General of the World Conference Against Racism;

Prof. Veronica Womack, Georgia College & State University, USA.
